مجتمع

الأردن: بدء محاكمة المتهمين بجريمة الزرقاء

أسندت محكمة أمن الدولة الأردنية، أمس الأربعاء، للمتهمين في قضية «جريمة الزرقاء»، تهم القيام بعمل إرهابي، وتشكيل عصابة أشرار، والشروع في القتل العمد، وإحداث عاهة دائمة، وأجّلت النظر في القضية إلى يوم الأحد المقبل. وارتكبت الجريمة البشعة والوحشية في 13 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وكان ضحيتها الفتى صالح، في محافظة الزرقاء، فقد تكتلت مجموعة من الأشخاص من أصحاب السوابق، على ابن السادسة عشرة، فاختطفوه وبتروا يديه وفقأوا عينيه وألقوا به على الطريق العام، من باب الثأر والانتقام. (العربي الجديد)

أربعة قتلى بغرق سفينة مهاجرين قبالة جزر الكناري

قُتل أربعة أشخاص على الأقل، إثر غرق سفينة مهاجرين كانت تقلّ نحو 30 شخصاً قبالة جزر الكناري الإسبانية في المحيط الأطلسي، كما أعلنت أجهزة الطوارئ. وتعمل فرق الإنقاذ على البحث عن ضحايا آخرين محتملين، إثر الحادث الذي وقع قبالة قرية أورسولا شمال جزيرة لانزاروت، في وقت متأخر الثلاثاء. وقالت متحدثة باسم خدمات الطوارئ إن خمسة أشخاص من الذين كانوا على متن المركب وصلوا إلى اليابسة، فيما تم إنقاذ 15 آخرين. وأعلنت الحكومة الاشتراكية الإسبانية، الأسبوع الماضي، أنها تخطط لإقامة مخيمات لنحو سبعة آلاف شخص. (فرانس برس)

الهند: الزواج المختلط ممنوع

وافق الحزب القومي الهندوسي الحاكم في الهند على تشريع خاص بالولاية الأكثر اكتظاظاً بالسكان في البلاد، وينص على عقوبة السجن لنحو 10 سنوات لأيّ شخص يُدان باستخدام الزواج لإجبار شخص ما على تغيير دينه. وأقرّ البرلمان المرسوم الخاص بولاية أوتار براديش، في أعقاب حملة شنها حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي القومي المتطرف الذي يتزعمه رئيس الوزراء ناريندرا مودي، ضد الزواج بين الأديان المختلفة. ويصف الحزب مثل هذه الزيجات بـ«جهاد الحب»، وهي نظرية مؤامرة لا أساس لها يستخدمها قادة الحزب والجماعات الهندوسية المتشددة لاتهام الرجال المسلمين بتحويل الهندوسيات إلى الإسلام عن طريق الزواج. وبموجب المرسوم - الذي سيتحول إلى قانون بعد موافقة حاكم الولاية عليه - سيتعين على الزوجين المنتميين إلى ديانتين مختلفتين تقديم إشعار إلى قاضي الولاية قبل شهرين من الزواج. ولن يُسمح للزوجين بإتمام مراسم الزواج إلا بموافقة المسؤول. وقال سيدارت ناث سينغ، رئيس حكومة ولاية أوتار براديش، إنّ أحكام السجن التي تصل إلى 10 سنوات ستوقف التحول الديني غير القانوني، وتحقق العدالة للنساء. وبينما يشكل الهندوس في الهند غالبية السكان، فإنّ المسلمين تصل نسبتهم إلى 14 في المائة من السكان الذين يزيد عددهم عن 1,3 مليار نسمة.

(أسوشييتد برس)

(ناريندر نانو/ Getty)

روس يشكّكون بجدوى التعليم عن بعد

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ما كان لجائحة كورونا التي أثّرت على مختلف قطاعات الحياة في روسيا، أن تمرّ من دون أن تثير تساؤلات حول جدوى نظام التعليم عن بعد الذي تم اعتماده في مختلف المدارس والجامعات الروسية، في محاولة للحد من تفشي الوباء في ظل استمرار ارتفاع أعداد الإصابات، وصعوبة الالتزام بالتباعد الاجتماعي في المؤسسات التعليمية.

وفي وقت سابق من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، أعلن عمدة موسكو، سيرغي سوبيانين، عن تمديد نظام التعليم عن بعد في مدارس العاصمة بدءاً من الصف السادس وحتى الصف الحادي عشر، حتى 6 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. أما وزارة التعليم والعلوم، فذهبت أبعد من ذلك، محولة جامعات موسكو والعاصمة الشمالية سانت بطرسبورغ إلى نظام التعليم عن بعد حتى 6 فبراير/ شباط المقبل، ما يعني أن الطلاب سيقضون، في الواقع، عاماً كاملاً تقريباً في منازلهم منذ بدء الجائحة في مارس/ آذار الماضي، باستثناء فترة قصيرة خلال بداية العام الدراسي الحالي.

في هذا الإطار، يقول الباحث في معهد التعليم التابع للمدرسة العليا للاقتصاد في موسكو، رومان زفياغينتسيف، إن نظام التعليم عن بعد لا يؤثر سلباً على جودة التعليم فحسب، بل أيضاً يعطل تنمية مهارات التواصل الاجتماعي لدى التلاميذ ويزيد من الفجوة التعليمية بين الطبقات الاجتماعية. ويقول لـ«العربي الجديد»: «حتى الآن، تؤكد كل الأبحاث أن نظام التعليم عن بعد سيؤثر بصورة سلبية على جودته. وعلى الرغم من أن الجائحة لم تنته وتداعياتها النهائية لم تتضح بعد، إلا أنه يمكن الجزم بأن نظام التعليم عن بعد قد يؤدي إلى تراجع استيعاب المعلومات لدى التلاميذ بنسبة تتراوح ما بين 30 و50 في المائة».

بالإضافة إلى ما سبق، يحذر زفياغينتسيف من ظاهرة خطيرة أخرى قد تتفاقم نتيجة لجائحة كورونا، وهي تزايد الفجوة في مستوى التعليم بين مختلف الطبقات الاجتماعية. يضيف: «تختلف نسبة تراجع استيعاب المعلومات بحسب الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية لأولياء أمور التلاميذ. إذ تتوفر لدى أبناء الطبقات الاجتماعية العليا إمكانيات أفضل في منازلهم، منها توفير غرفة منفصلة لكل طفل بالإضافة إلى حاسوب شخصي».

في المقابل، «تواجه العائلات متعددة الأبناء مشكلة حقيقية في حال كان هناك في المنزل جهاز حاسوب واحد فقط، وخصوصاً حين تكون الدروس في وقت واحد، ما يعني أنه يجب توفير حاسوب شخصي لكل طفل. أضف إلى ذلك توفر فرصة الاستفادة من الدروس الخصوصية بين أبناء الطبقات الاجتماعية العليا لتعويض عدم الحضور إلى المدرسة»، يقول زفياغينتسيف.

كما يلفت إلى مجموعة من التداعيات الخطيرة غير المباشرة للتعليم عن بعد على نشأة التلاميذ مثل تراجع مهاراتهم الاجتماعية في ظل انعدام التواصل المباشر مع زملائهم وتدهور صحتهم النفسية بشكل عام.

وعلى صعيد التعليم العالي، أثار اعتماد التعليم عن بعد حفيظة الطلاب وأولياء أمورهم، وخصوصاً أولئك الذين يتعلمون بنظام التعاقد ويدفعون مصاريف تعليمهم. وقرر طلاب جامعة موسكو الحكومية، على سبيل المثال لا الحصر، مقاضاة الجامعة ورفع دعوى جماعية لخفض الرسوم الدراسية التي تتراوح ما بين 3000 و7500 دولار سنوياً، مستندين في ذلك إلى أن عقودهم تنص على أن يكون نظام الدراسة حضورياً.

مع ذلك، يوضح الطالب في كلية الفلسفة في جامعة موسكو، سيميون بيلياييف، أن عدد الطلاب المدّعين يبلغ 21 طالباً فقط، قائلاً في حديث لصحيفة «إر بي كا» الروسية: «يخاف البقية، للأسف، من الدخول في المرافعات القضائية ضد أهم جامعة في البلاد، متخوفين من عدم التعامل بجدية مع القضية، ثمّ فصلهم».

ويأمل ألا يقل الحسم على المصاريف الدراسية عن 50 في المائة، مقدراً تراجع إنتاجية التعليم بما لا يقل عن 70 - 80 في المائة.

وهذه ليست أول مرة يقع فيها نظام التعليم عن بعد في مرمى انتقادات أولياء الأمور والمدرسين؛ إذ أظهر استطلاع أجري في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أن 81 في المائة من أولياء الأمور و69 في المائة من المدرسين المستطلعة آراؤهم يعتبرون أن التعليم بنظام التعليم عن بعد لا يمكنه أن يحل محل التعلم الحضوري.

تحكّم المدرس بالفصل

خرج استطلاع أجري في أكتوبر الماضي بأن تجربة الجائحة كشفت أن نظام التعليم عن بعد يقلل من تحكم المدرّس في الفصل وتواصله مع التلاميذ، بالإضافة إلى عجزه عن التفاعل مع سلوكهم. وبلغت نسبة من يعتبرون أنه يمكن الاستغناء عن نظام التعليم حضورياً بشكل كامل 3 في المائة فقط بين أولياء الأمور و6 في المائة بين المدرسين.

تحقيق

تتصاعد الانتهاكات في السجون المصرية ضدّ المعتقلين السياسيين خصوصاً، ولا تفرّق بين ذكور وإناث، ما أشعل موجة إضرابات، مع استمرار غياب الرقابة التي يفترض أن تحمي حقوق المحتجزين

جرائم سجون مصر

ضحايا جدد... ونزيلات القناطر ينتفضن

لقطة من سجن برج العرب سمحت السلطات بها بهدف تحسين صورتها (محمد الشاهد/ فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يوم الأحد الماضي، قررت محتجزات في عنبر السياسي «عنبر 1» بسجن القناطر للنساء، في مصر، الدخول في إضراب عن الطعام، احتجاجاً على اعتداءات وحشية تعرّضن لها من قبل إدارة السجن. وكانت إدارة السجن قد أجرت قبل ذلك بأربعة أيام حملة تفتيش على العنابر، تعرضت فيها المحتجزات لإهانات وعنف أثناء التفتيش، كما جرى نقل (تشريد) خمس منهنّ إلى عنبر المخدرات داخل السجن. وتصاعدت الأزمة حين اعترضت المحتجزات على الأسلوب المهين في التفتيش وعلى نقل اثنتين من زميلاتهن، فنقلت الإدارة ثلاثاً أخريات. من جهتها، ما زالت عائشة الشاطر، المحتجزة انفرادياً في سجن القناطر، تعاني من تردي وضعها الصحي بسبب مرض فقر الدم اللاتنسجي، وسبق أن تعرضت لنزيف حاد نُقلت على إثره إلى مستشفى القصر العيني، كما لا يُسمح لأهلها بالزيارة في السجن، في مخالفة للمواعيد المذكورة في القانون، وقد دخلت الشاطر من قبل في إضراب عن الطعام نظراً لسوء وضعها داخل السجن مما زاد من تدهور صحتها. كذلك، سبق لأسرة الصحافية سولافة مجدي، تقديم شكاوى عدة، نظراً لانقطاع أخبارها خلال فترة تعليق الزيارات. وكانت سولافة تعاني من آلام شديدة في الظهر والركبة منعتها من الحركة، بالإضافة إلى ما أظهرته التحاليل الطبية الخاصة بها من ارتفاع نسبة الصفائح الدموية (اضطراب كثرة الصفيحات).

وفي الحادي عشر من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أعلن معتقلو سجن استقبال طرة، إضرابهم عن تسلم التعيين (طعام السجن) بعد تصاعد الانتهاكات التي ترتكبها إدارة السجن ضد المحتجَزين، وذلك على خلفية تعرّض اثنين من السجناء إلى الصعق بالصواعق الكهربائية، يوم 1 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ووضعهم في قسم التأديب بالملابس الداخلية فقط، إلى جانب الاعتداء على السجناء الباقين، إذ فتشت إدارة السجن الزنازين بالكامل لمصادرة أيّ طعام وشراب وملابس وجرادل للمياه (دلاء)، بالإضافة إلى إزالة المراوح في بعض الزنازين. ومنذ 28 سبتمبر/أيلول الماضي، مُنعت زيارة العيادة أو الشراء من الأماكن المخصصة أو التريض، كما مُنع السجناء من سحب أموالهم من الأمانات بشكل كامل، وأخيراً جرى تقييد السجناء بالأغلال أثناء الزيارات.

ونتيجة للتعنت ضدهم، رفع السجناء عدة مطالب، أهمها «حضور النيابة العامة وإثبات حالة السجن والتحقيق مع من قاموا بالتعدي بالصواعق الكهربائية على السجناء، كذلك، إعادة التريض والسماح بزيارة العيادات والكانتين (مقصف الطعام) والسحب من الأمانات كما كانت الحال في السابق، والتوقف عن تقييد السجناء داخل السجن وأثناء الزيارات، وخروج جميع الذين تم وضعهم في التأديب مع حملة التجريد (التفتيش والمصادرة) وإعادة كل متعلقات السجناء التي صودرت (الملابس، وأواني الطعام، وسخان الطعام، وأغطية النوم، والأدوية)».

في الإطار نفسه، تعرّض الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، لانتهاكات عدة منذ احتجازه في سجن طرة، فهو ما زال محتجزاً في زنزانة انفرادية لأكثر من عام ونصف، ولا يتلقى الرعاية الطبية اللازمة لوضعه الصحي الحرج، مما تسبب في تعرضه لذبحة صدرية في يونيو/حزيران الماضي. كذلك، هناك مطالبات عدة بإخلاء سبيل النائب السابق زياد العليمي، الذي يعاني من بعض الأمراض، منها السكري، وارتفاع ضغط الدم، والربو، ونقص المناعة الذي يهدد وضعه الصحي في ظل أزمة كورونا. لكنّ هذه المطالبات كانت بلا جدوى. بالإضافة إلى ذلك، توفي الدكتور عصام العريان إثر إصابته بأزمة قلبية في أغسطس/آب الماضي في سجن طرة (العقرب) شديد الحراسة، بعد مطالبات منه ومن أسرته بتمكينه من الحصول على حقه في الرعاية الطبية اللازمة. وبعد شهر واحد من ذلك، توفي في السجن نفسه، الدكتور عمرو أبو خليل، في سبتمبر/أيلول الماضي بعد تدهور وضعة الصحي.

كل هذه الإضرابات عن الطعام، والأزمات الصحية التي يعاني منها السجناء والمعتقلون، بالإضافة إلى انتشار فيروس كورونا الجديد تطرح سؤالاً واحداً: أين الرقابة على السجون؟ عن هذا، قالت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان (مجتمع مدني) إنها تابعت ما اعلنته النيابة العامة ومصلحة السجون عن زيارة عدد من السجون المصرية للوقوف على الوضع فيها، ومدى توافر حقوق السجناء إذ أصدرت النيابة العامة بياناً عن إجرائها تفتيشاً لمنطقة سجون القناطر في نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، تنفيذاً لتوصيات النائب العام، وذلك لتفقد أوضاع السجناء الصحية والمعيشية واستقبال شكاواهم والنظر في سلامة الإجراءات القانونية المتبعة داخل السجن.

وأضافت الجبهة: «لم يذكر الخبر السجون التي تمت زيارتها، والنتائج التي توصلت إليها اللجنة في ما تم رصده من الأحوال المعيشية والصحية. كذلك، أوضحت النيابة العامة أنّه تم رصد الإجراءات الوقائية المتبعة في ما يخص فيروس كورونا وفي حال وجود حالات اشتباه، لكنّها لم تذكر طبيعة هذه الإجراءات ومدى جديتها وكفاءتها. واختتمت النيابة بيانها بأنّ النائب العام قام بتكليف مدير إدارة حقوق الإنسان بمكتب النائب العام بإعداد تقرير تفصيلي عن إجراءات ونتائج زيارة التفتيش للعرض عليه، لكن لم يتم توضيح مدى إتاحة هذا التقرير إعلامياً والإعلان عنه للنظر في وضع السجون، خصوصاً في ظل سياسة التعتيم التي ينتهجها قطاع مصلحة السجون». تابعت: «في التوقيت نفسه، الذي تقوم فيه النيابة العامة بزيارة تفتيشية لمنطقة سجون القناطر، والذي يُعد إلزاماً دستورياً وفقاً للمادة 56 من الدستور المصري التي نصت على خضوع السجون وأماكن الاحتجاز لإشراف القضائي والذي تنظمه المواد 85 و86 من قانون تنظيم السجون، تتعرض العديد من المحتجزات داخل سجن القناطر لانتهاكات عدة. وإلى جانب زيارة النيابة العامة التي تبرز أهميتها في نصوص دستورية وقانونية، قامت مصلحة السجون في الشهر الجاري بعقد ندوة تثقيفية في مجمع سجون طرة، واستضافت عدداً من الإعلاميين والصحافيين، للحديث حول أوجه الرعاية المقدمة للسجناء».

وأضافت: «قام هؤلاء الزائرون بجولة لتفقد الوضع داخل السجن، والتي على إثرها أكد بعض الصحافيين على قدرة الإجراءات الوقائية المتبعة في السجون على مواجهة فيروس كورونا، وكفاية السلع المقدمة داخل السجون والتي تصل إلى الاكتفاء الذاتي. وطبقاً لما ذكره اللواء هشام البرادعي، مساعد وزير الداخلية، أكدوا على عدم التفرقة بين السجناء، سواء كانوا من خلفية سياسية أم لا، وأنّه لا يتم النظر لصفة السجين وانتماءاته». وعلقت الجبهة: «يأتي تصريح اللواء البرادعي مناقضاً لما وثّقته عدة منظمات حقوقية من تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية داخل السجون، إلى جانب ما يتعرض له السجناء السياسيون بالتحديد من تعنت في الحصول على أبسط حقوقهم في تقديم الرعاية الصحية، أو منع من الزيارات أو التريض أو حبسهم انفرادياً». وكان المجلس القومي لحقوق الإنسان قد أعلن، في مطلع العام الجاري، عن ترتيبه مع النائب العام لزيارة عدد من السجون، من ضمنها سجن طرة شديد الحراسة، وأنّ نتائج هذه الزيارات سيتم الإعلان عنها، لكن لم يتبع هذا التصريح أي إعلان عن زيارات فعلية. وإلى جانب هذا الإعلان، كانت الجولتان السابق ذكرهما والزيارة التي سمحت بها وزارة الداخلية لبعض القنوات الإعلامية في فبراير/شباط الماضي هي الزيارات الوحيدة المعلنة منذ بداية هذا العام، والتي لم تختلف عن الزيارة الشهيرة في العام الماضي لسجن طرة شديد الحراسة، التي كان الهدف منها تحسين صورة الأوضاع داخل السجون بعد وفاة الرئيس السابق محمد مرسي، في إطار الاستعراض الدوري الشامل لملف حقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان، خصوصاً بعد تداول أخبار حول إضراب بعض السجناء عن الطعام في طرة شديد الحراسة.

وقالت الجبهة: «حصلت هذه الزيارات التي تفتقر إلى الشفافية والفاعلية سواء من قبل النيابة العامة أو من جهة مصلحة السجون، في ظلّ بداية الموجة الثانية من جائحة كورونا، وتصاعد حالات الوفاة داخل أماكن الاحتجاز التي تجاوزت الستين محتجزاً منذ بداية هذا العام، وذلك نتيجة الإهمال الطبي وتجاهل مطالب السجناء واستغاثات ذويهم بضرورة تلقيهم الرعاية الطبية اللازمة لوضعهم الصحي، واتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لمواجهة جائحة كورونا.

قدمت أسرة الصحافية سولافة مجدي شكاوى عدة بعد انقطاع أخبارها

أعلن معتقلو سجن استقبال طرة إضرابهم عن تسلم الطعام

هذا بالإضافة إلى وقوع العديد من حالات الإضراب عن الطعام من قبل المحتجزين في سجون مختلفة، من ضمنها حادثة الإضراب الأخيرة الواقعة في سجن استقبال طرة احتجاجاً على سوء المعاملة». وندد الجبهة المصرية لحقوق الإنسان بتقصير النيابة العامة، الذي يصل إلى حدّ التواطؤ، في أداء واجبها ومسؤوليتها الدستورية والقانونية في الإشراف على السجون ومتابعة أوضاع المحتجزين. وأكدت الجبهة على أنّ أيّ زيارات رسمية إلى السجون لا تعقبها تقارير مُفصّلة وشفافة عن أوضاع هذه السجون لا يمكن اعتبارها إلاّ حملات ترويجية زائفة، غرضها الأساسي هو التعتيم على المخالفات القانونية التي تقع داخل تلك السجون.

60
سجيناً مصرياً، على الأقل، توفوا بسبب الإهمال، بعد إصابتهم بكورونا، بحسب الجبهة المصرية لحقوق الإنسان

جزائريات مسنّات يتعلمن القراءة والكتابة

يزداد إقبال المسنات بشكل خاص على تعلم القراءة والكتابة، بعدما حرمهن الاستعمار الفرنسي من هذا الحق. واليوم، بتن ينافسن أحفادهن

تعبيرية في منطقة تابلية (Getty)

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

خلال السنوات الأخيرة، لوحظ إقبال نساء في الجزائر على تعلّم القراءة والكتابة، رغم تجاوزهن السبعين من العمر، بعدما حرمهن الاستعمار الفرنسي لبلادهن من التعليم. واليوم، يتنافسن وأحفادهن في لفظ وكتابة الحروف والكلمات والجمل، والتدرّب على القراءة، خصوصاً القرآن الكريم. يشعرن بسعادة وهن يحملن دفاترهن خلال توجههن إلى صفوف محو الأمية، التي تعدّ جزءاً من خطة الحكومة للقضاء على الأمية.

كل يومي إثنين وخميس تتوجّه حبيبة بن قارة إلى مدرسة لتعليم القراءة والكتابة في الحي الذي تقطنه في أعالي منطقة درقانة شرق العاصمة الجزائرية. هذه السيدة البالغة من العمر 72 عاماً لم يمنعها سنّها ومرضها من تحقيق حلمها في تعلّم القراءة والكتابة. تشعر بأن سعادتها تزداد يوماً بعد يوم، حين تكتب الحروف جنباً إلى جنب، وكثيراً ما تعرب عن فخرها بما تعلمته أمام أحفادها. «درجة درجة وخطوة خطوة»، هذا هو المبدأ الذي أختارته الأم حبيبة خلال تعلّم القراءة والكتابة. أصرّت على التدرب على تعلم الحروف والكتابة بصورة يومية. كانت هذه طريقتها في التعلم، قبل أن تبدأ قراءة شريط الأخبار على شاشة التلفزيون.

في السابق، كانت القراءة بالنسبة لحبيبة مثل حلم لا يمكن تحقيقه، هي التي عاشت جنوبي الجزائر، بعدها، انهمكت في تربية أبنائها والعمل مع زوجها في تربية الأبقار. قصة هذه المرأة التي أنجبت سبعة أولاد، وباتت جدة لـ 19 حفيداً، صارت تلهم كثيرات. وتجاوز عدد الملتحقين بصف محو الأمية في تلك البلدة نحو 25 مسنّة ممن لديهن أولاد وأحفاد، بعضهم أنجب أولاداً أيضاً.

يسعى العديد من الراغبين في تعلّم القراءة والكتابة إلى تعويض ما فاتهم خلال فترة الاستعمار الفرنسي للبلاد، إذ مُنعوا من الالتحاق بالمدارس، باستثناء قلة. من هنا، ليس مستغرباً أن معظم كبار السن لم يعرفوا المدرسة. ولدى الحديث عن تلك الفترة الصعبة من حياة الجزائريين، يتضح أن غالبية الفئات غير المتعلمة في الجزائر من كبار السن. وتُفيد أرقام جمعية «إقرأ» لمحو الأمية وتعليم الكبار، التي تنشط في مختلف ولايات الجزائر، بأنه بعد الاستقلال، تجاوزت نسبة الأمية في البلاد 75 في المائة، لتصل إلى 30 في المائة نهاية ثمانينيات القرن الماضي. لاحقاً، عمدت الحكومة إلى اتخاذ تدابير وقرارات عدة بهدف محو الأمية، لتتراجع النسبة إلى 12 في المائة عام 2019.

يشجّع بعض الجزائريين أمهاتهم على الالتحاق بصفوف محو الأمية

تراجعت نسبة الأمية في الجزائر إلى 12 في المائة عام 2019

أحد الأسباب التي تدفع كبار السن إلى تعلّم القراءة والكتابة هو الرغبة الشديدة في قراءة القرآن وحفظ بعض آياته، كما يقول الإعلامي فاروق حركات. ويوضح لـ «العربي الجديد» أن كثيرين ممن تقدّم بهم العمر يلجؤون إلى هذه الصفوف من أجل قراءة القرآن وحفظه، لافتاً إلى أن «تبدّل الظروف وتحسّنها بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية دفعا البلاد إلى فتح مدارس لمحو الأمية على كامل التراب الوطني». بالإضافة إلى ما سبق، يرى البعض أن ما يحفز كثيراً من كبار السن على التعلم يرتبط بتأثرهم ببعض الأشخاص الذين نجحوا في تجاوز خوفهم من عدم القدرة على النجاح، وخصوصاً أن هؤلاء لم يتمكنوا من التعلم فقط، بل نجحوا في التغلب على الأمية بعدما تجاوزوا السبعين من العمر. وتمكّن بعض منهم من إتمام المرحلة الثانوية والحصول على شهادة البكالوريا، والالتحاق بالجامعة. ما يبدو لافتاً أن عدداً كبيراً من الجزائريين صاروا يشجّعون أمهاتهم على الالتحاق بصفوف محو الأمية. يقول سمير بخوش لـ«العربي الجديد» إن «في ذلك بعضاً من ردّ الجميل للأمهات، عدا عن التجارب الناجحة التي تعد محفزاً. كما أن الدين يحثّنا على التعلم»، على حد قوله.

في عام 2007، وضعت الجزائر خطة لعشر سنوات في إطار «الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار»، تتضمّن محاور عدة، منها إحصاء عدد الأشخاص الذين وصلوا إلى سن الدراسة من دون أن يتمكنوا من التعلم في مختلف المدن والقرى. كذلك يشجّع البرنامج العائلات على تسجيل أبنائها في المدارس الحكومية ومعاقبة الأهل في حال المنع. كذلك من الأهداف الأساسية دفع كبار السن إلى التعلم. في هذا السياق، تقول الأستاذة في قسم محو الأمية في ولاية سوق أهراس شرقي الجزائر، نعيمة لعظايمية، لـ «العربي الجديد»، إن نسبة تعليم الكبار إلى ارتفاع في القرى، خصوصاً الجيل الذي ما زال يعيش الحياة الريفية والذي لم يعرف القراءة والكتابة. تضيف أن هذا الجيل عرف الفقر وضيق العيش والتحرير، وما زال حتى اليوم متشبثاً بأرضه.

تضيف أن تعليم الكبار بات أمراً أساسياً في بعض الولايات الجزائرية، خصوصاً الراغبين منهم. وتلفت إلى أن «توجه النساء إلى الدراسة يعدّ تمويهاً عن النفس، وانخراطاً في جو مختلف عن ذلك الذي يعشنه في البيت. هذه الصفوف ساعدت النساء على كتابة حروف وجمل، حتى بتن أكثر قرباً من أحفادهن، بل ومنافسات لهم».

«اتحاد الطلبة المنفيين» في باريس

يركز اتحاد طلابي في فرنسا على قضايا الطلاب الجامعيين المهاجرين بمختلف تصنيفاتهم، إذ يوليهم اهتمامه ويقدم لهم كلّ دعم لازم في التسجيل والسكن وغيرهما

باريس ـ **محمود الحاج**

امتاز قليلة تفصل «المدينة الجامعية الدولية»، إحدى أكبر وأجمل المساحات الطلابية في العاصمة الفرنسية باريس، عن مكتب «اتحاد الطلبة المنفيين». قرب الاتحاد من المدينة الجامعية ليس مكانياً فحسب: «لدينا شراكة مع المدينة الجامعية أتاحت لنا تأمين سكن مجاني لأربعة طلاب منفيين هذا العام» بحسب رودي عثمان، رئيس «اتحاد الطلبة المنفيين».

منذ تأسيسه في ربيع عام 2018، استطاع الاتحاد بناء شبكة من الشراكات تساعده في تحقيق الهدف الذي وُجد لأجله، وهو «دعم المنفيين الراغبين في الوصول إلى التعليم العالي في فرنسا، وكذلك الطلاب الذين يحتاجون إلى مساعدة لإتمام دراستهم». يتابع عثمان: «نساعد أيضاً طلاباً ليسوا بالضرورة منفيين أو لاجئين، كما لن نتوانى، بالتأكيد، عن مساعدة طالب فرنسي يأتي ويطلب مساعدتنا، مثلاً، للتسجيل في فرع أو جامعة ما. لكنّ هذا لم يحدث حتى اليوم».

خلال العام الدراسي الماضي 2019 - 2020، ساعد الاتحاد 713 طالباً منفياً في الدخول إلى جامعات فرنسية، بحسب عثمان. رقمٌ مرشّح للارتفاع هذا العام: «وصلنا اليوم إلى هذا الرقم تقريباً من الطلاب المسجّلين، بالرغم من أننا ما زلنا في بداية العام الدراسي 2020 - 2021». تأتي العلوم السياسية في مقدمة الفروع التي يبحث الطلاب المنفيون، الذين يساعدهم الاتحاد، على التسجيل فيها: «هناك أيضاً اللغات والترجمة، والحقوق، بالإضافة إلى الطب».

ينتمي الطلاب الذين يلتمسون المساعدة إلى جنسيات مختلفة، عربية وأفريقية على وجه الخصوص. وكذلك في حال أعضاء الاتحاد المنتسبين، الذين يبلغ عددهم 300، وجميعهم طلاب. أما المكتب الإداري، فيضمّ، إلى جانب رودي عثمان، وهو سوري، ستة طلاب من العراق واليمن وليبيا والصومال وأفغانستان ومالي. ويشمل مجال عمل الاتحاد إيصال المعلومات اللازمة حول التعليم العالي في فرنسا إلى الطلاب المنفيين، ومناصرتهم، ومنحهم أدوات النجاح لإتمام دراستهم، وتمثيلهم في الفضاء العام الفرنسي، بالإضافة إلى إقامة شراكات مع مؤسسات تعليم عال أو مؤسسات عاملة في دعم المنفيين لدفع قضيتهم إلى الأمام. يقدم عثمان بعض الأمثلة عن النشاطات التي تندرج تحت بنود عمل الاتحاد: «ننشر، على موقعنا وعلى صفحاتنا في مواقع التواصل الاجتماعي، معلومات قد تهمّ الطلاب، مثل آليات التسجيل في الجامعات بحسب الحالة الإدارية للطلاب، أو كيفية إعداد ملف طلب التسجيل وكتابة الرسالة الموجهة إلى الجامعة. ننشر معلومات حول حقوق قد لا يكون هؤلاء الطلاب على دراية بها، وندعّم ذلك بأرفاق نصوص المواد القانونية التي تنصّ على هذه الحقوق، كما نساعد عملياً الطلاب الذين يريدون الاستفادة منها».

يضيف: «ننظم حملات نستهدف من خلالها المنفيين من ناحية، وأصحاب القرار ومؤسسات التعليم العالي وجمعيات اللاجئين من ناحية أخرى، بغرض تحسين فرص المنفيين بالوصول إلى التعليم العالي. كذلك، نقدّم للطلاب دروساً في المنهج تساعدهم في إتقان المتطلبات الأكاديمية في فرنسا، من كتابة مقالة إلى التعليق على مادة حقوقية إلى شرح نص. ولدينا، أيضاً، برنامج يجمع بين طالب منفي وطالب فرنسي يدرس الاختصاص نفسه، بهدف إلى كسر عزلة الطالب المنفي اجتماعياً وإلى إيجاد زميل له يناقش دروسه معه، وقد يساعده عبر إعطائه ملاحظات الدروس الخاصة به».

أما في ما يخص تمثيل الطلاب المنفيين، فيقول الشاب السوري، الذي ينجز ماجستير في الحقوق في جامعة باريس الثانية، إنّ الاتحاد يعمل بوصفه «نقابة طلابية، فنحن نتدخل باسم الطلاب المنفيين إذا ما جرت إساءة استخدام السلطة أو القانون بحقهم، أو في حال جرى تفسير القانون بشكل غير منطقي أو بما يعاكس مصلحتهم». وبالإضافة إلى هذه البرامج التي تتوجه مباشرة إلى الطلاب، ينظم الاتحاد نشاطات تصبّ في مصلحتهم بشكل غير مباشر، مثل تدريب كوادر جمعيات عاملة في حقل مساعدة اللاجئين في كيفية التعامل مع الطلاب منهم وكيفية تقديم المساعدة القانونية والعملية لهم.

يُطلع رودي عثمان «العربي الجديد» على تقرير الاتحاد الخاص بشهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والذي يوثّق نشاطه وأبرز الطلبات التي تقدّم بها الطلاب إليه والمشاكل التي يواجهونها، استقبل الاتحاد، خلال هذا الشهر «أكثر من 45 شخصاً حضروا بشكل شخصي»، من بينهم أشخاص بلا أوراق إدارية، وآخرون ما زالوا ينتظرون إنجاز طلبات لجوئهم، ولاجئين، بالإضافة إلى آخرين يدرسون أساساً في إحدى الجامعات الفرنسية.

ينمو عمل الاتحاد منذ تأسيسه قبل أكثر من عامين (اتحاد الطلبة المنفيين)

طلاب كليرون يحتاجون إلى مساعدة (اتحاد الطلبة المنفيين)